OEB Univ. Publish. Co.

# مساهمة الاتفاقيات التجارية الجزائرية في تحقيق التنويع الاقتصادي خلال الفترة 2000-2022

# *The contribution of Algerian trade agreements to achieving economic diversification during the period 2000-2022*

**حميتي محمد الأمين [1]، بن قرينة محمد حمزة [2]**

جامعة قاصدي مرباح ورقلة ، الجزائر. hamiti.mohamedlamine@univ-ouargla.dz

جامعة قاصدي مرباح ورقلة ، الجزائر. bengrina.hamza@univ-ouargla.dz

**الملخص:**

تهدف هذه الدراسة إلى إبراز مدى مساهمة الاتفاقيات التجارية الجزائرية في تحقيق التنويع الاقتصادي خلال الفترة 2000 الى 2022، حيث حددنا اهم النصوص التي جاءت بها هذه الاتفاقيات، و المزايا و المساوئ التي تنجر عنها ، وبعدها قمنا بتحليل عناصر الميزان التجاري في الفترة التي تلي إبرام الاتفاقيات ودخولها حيز التطبيق .

وقد توصلنا إلى أن الجزائر لم تصل إلى الأهداف المرجوة، ولم يتم الاستغلال الجيد لمزاياها في الفترة من 2000 إلى 2019 ، أما بعد 2019 ، فقد تم انتهاج دبلوماسية اقتصادية رشيدة، مما أدى إلى تحقيق جزء كبير من الأهداف المرجوة حيث وصل الناتج المحلي الإجمالي إلى 187.2 مليار دولار عام 2022، و قيمة الصادرات خارج المحروقات إلى 7 مليارات دولار.

**كلمات مفتاحية:** الاتفاقيات التجارية، التنويع الاقتصادي، الجزائر، الصادرات خارج المحروقات، الاستيراد.

**تصنيف JEL** : C19,F10,F13,F19.

**Abstract:**

This study aims to highlight the extent to which Algerian trade agreements contribute to achieving economic diversification during the period 2000 to 2022, where we identified the most important texts of these agreements, and the advantages and disadvantages that result from them, and then we analyzed the elements of the trade balance in the period following the conclusion of the agreements and their entry into force.

We have concluded that Algeria did not reach the desired goals, and its advantages were not well exploited in the period from 2000 to 2019, but after 2019, rational economic diplomacy was pursued, which led to achieving a large part of the desired goals, as the GDP reached $ 187.2 billion in 2022, and the value of non-hydrocarbon exports to $ 7 billion .

Keywords: Trade agreements, Economic diversification, Algeria, Non-hydrocarbon exports, Imports.

**Jel Classification Codes:** C19,F10,F13,F19.

*المؤلف المرسل: حميتي محمد الأمين، الإيميل المرسل منه: hamiti.mohamedlamine@univ-ouargla.dz

**1.مقدمة:**

تعد التجارة الخارجية أحد الركائز الأساسية في الاقتصاد الوطني لجميع بلدان العالم سواء البلدان المتقدمة أو البلدان النامية، فهي تساهم مع غيرها من القطاعات الاقتصادية في تنمية الدخل القومي ، وبالتالي تساهم في تحسين مستويات المعيشة لهذه البلدان ،ومن اجل ذلك فإن الدول تلجأ إلى إتباع سياسة تجارية خارجية تتلائم مع خصوصيتها من اجل النهوض باقتصادها، ورفع دخلها القومي وبالتالي رفع مستوى معيشة أفرادها.

وتنقسم سياسة التجارة الخارجية إلى مبدأين، الأول يتعلق بمبدأ الحرية، و الأخر يطلب الحماية، غير أن إتباع سياسة حرية كاملة، أو حماية كاملة أمر نادر الحدوث، بل أن الدولة تتبع في سياستها التجارية مزيجا من الحرية و الحماية، وهذا ما وصفه بول كروغمان (Paul Krugman) بالسياسة التجارية الاستراتيجية، ويشير هذا المصطلح إلى أن الدولة عليها أن توازن بين أهدافها من التبادل التجاري وبين الأدوات التي تريد تحقيق هذه الأهداف على أن تحاول التنبؤ بالنتائج الممكنة عند تطبيق سياسة تجارية معينة.

فالجزائر كغيرها من البلدان النامية التي تتطلع الى تنمية تجارتها الخارجية و التخلص من التبعية من قطاع المحروقات تسعى بشتى الطرق و الأساليب من أجل تطوير تجارتها الخارجية، وهذا راجع لما تسببه الأزمات الاقتصادية في تدهور الدخل القومي لأفرادها والانحطاط في مستوى معيشتهم، فقد لجأت إلى إبرام اتفاقيات تجارية دولية من اجل تحقيق التنويع الاقتصادي، والابتعاد من الاتكالية على قطاع المحروقات، وكذلك النهوض باقتصادها للوصول إلى تحسين المستوى المعيشي لأفرادها وركب غمار العولمة الاقتصادية.

ومما سبق نطرح الاشكالية التالية: ما مدى مساهمة الاتفاقيات التجارية التجارية في تحقيق التنويع الاقتصادي خلال الفترة 2022/2000؟

للتمكن من الإجابة على الإشكالية المطروحة تم صياغة الفرضيات الآتية :

- تساهم الاتفاقيات التجارية الجزائرية بشكل كبير في تحقيق تنويع اقتصادي خلال الفترة 2022/2000 مما أدى رفع مساهمة القطاعات خارج المحروقات في الناتج المحلي الإجمالي وبدوره رفع المستوى المعيشي للأفراد.

- هناك علاقة عكسية بين الاتفاقيات التجارية الجزائرية والتنوع الاقتصادي خلال الفترة 2022/2000 .

**أهمية و أهداف الدراسة:**

تكمن أهمية الدراسة في تسليط الضوء على موضوع في غاية الأهمية، ألا وهو مساهمة الاتفاقيات التجارية في تحقيق التنويع الاقتصادي الجزائري خلال الفترة 2022/2000، والهدف منها هو ابراز مدى مساهمة الاتفاقيات التجارية التي ابرمتها الجزائر مع دول الاتحاد الاوروبي و منطقة التجارة العربية الحرة الكبرى و منطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية في تحقيق التنويع الاقتصادي خلال الفترة 2022/2000.

حدود الدراسة: تتكون حدود الدراسة من:

الاطار المكاني: تم إجراء هذه الدراسة على مستوى الاقتصاد الجزائري؛

الاطار الزماني: لقد تم تحديد فترة الدراسة 2000 – 2022؛

منهجية وتقسيم الدرسة: إعتمدنا في هذه الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي وذلك بغرض التطرق لبعض المفاهيم الخاصة بمفهوم التنويع الاقتصادي و اتفاقيات التجارة الخارجية مع الوقوف على الاتفاقيات التجارية الجزائرية واستعملنا مؤشر هيرفندال- هيرشمان من اجل الوصول الى واقع التنوع الاقتصادي في الجزائر ولهذا قسمنا الدراسة الى ثلاثة محاور:

المحور الأول: الاطار النظري للاتفاقيات التجارية و التنوع الاقتصادي

المحور الثاني: الاتفاقيات التجارية الجزائرية.

المحور الثالث: دراسة تحليلية لاثر الاتفاقيات التجارية الدولية على التنوع الاقتصادي الجزائري.

**المحور الأول: الاطار النظري للاتفاقيات التجارية و التنوع الاقتصادي**

**أولا:الاتفاقيات التجارية**

تعريف الاتفاقيات التجارية: "هي سياسة تصمم لتخفيض معوقات تدفق التجارة بين بعض الدول، بغض النظر عن كون هذه الدول متجاورة أو حتى قريبة أو بعيدة عن بعضها البعض"( علاوي محمد لحسن، 2009،ص109) ولها عدة اشكال منها:

أ. منطقة التجارة التفضيلية:والتي نعني بها اتفاقيات تجارية تتم بين مجموعة من الدول تهدف إلى تخفيض العوائق التجارية سواء كانت جمركية أو غير جمركية على الواردات التي تتم بينهما دون إلغائها كلية ، مع الحفاظ أو الزيادة في العوائق على السلع المستوردة من الدول غير الأعضاء في منطقة التفضيل( سامي عفيفي حاتم،1991،ص286)**.**

ب. منطقة التجارة الحرة :هي ثاني درجة من درجات التكامل الاقتصادي وتعرف كما يلي: " منطقة التجارة الحرة هي تجمع اقتصادي بين مجموعة من الدول يتم بموجبه تحرير التجارة

فيها بين هذه الدول من كافة الحواجز الجمركية والقيود الأخرى على التجارة مع احتفاظ كل دولة بتعريفتها الجمركية إزاء الدول خارج المنطقة وذلك بهدف تحقيق منافع اقتصادية تتمثل في تعظيم الإنتاج وحجم التجارة بين دول المنطقة "( حسين عمر،1998، ص29).

ج. الإتحاد الجمركي:في هذه المرحلة يتم إلغاء مختلف الحواجز الجمركية المفروضة على التجارة البينية للدول الأعضاء في المنطقة التكاملية وفي هذه النقطة يلتقي الاتحاد الجمركي بمنطقة التجارة الحرة إضافة إلى ذلك يتم توحيد الرسوم أو التعريفة الجمركية لكل الأعضاء إزاء العالم الخارجي فتصبح الأقاليم الجمركية للدول الأعضاء المشتركة إقليما جمركيا واحدا ، كما أن الدول الأعضاء في الإتحاد الجمركي ليس لها حرية في عقد اتفاقيات تجارية مع الدول الخارجية عن الإتحاد أو حتى تجديد الاتفاقيات المعقودة مع هذه الدول(موريس شيف، 2002، ص49) .

أهمية الاتفاقيات التجارية: تتمثل أهمية الاتفاقيات التجارية في:(ليندة رزقي، 2019، ص 375)

-أصبحت الاتفاقيات التجارية لب أي أجندة اقتصادية، فمعظم دول العالم يزاول عقد اتفاقيات مع دول أخرى من أجل تطوير تجارتها والاستفادة من المزايا المترتبة على هذه الاتفاقيات.

-السعي إلى الاستفادة من عوائد الكفاءة الاقتصادية الناجمة عن إزالة العوائق المفروضة على الأنشطة التجارية القائمة بالنسبة للدول المتقدمة، أما بالنسبة للدول النامية فهي تسعى من خلال هذه الاتفاقيات إلى تسهيل تدفق التجارة وتنمية صناعات جديدة، من خلال التنسيق للاستفادة من اقتصاديات الحجم.

-امتيازات جديدة بالنسبة للدول المتعاقدة وضمان أسواق لتصريف المنتجات

**ثانيا:ماهية التنويع الاقتصادي:**

**مفهوم التنويع الاقتصادي:** يعرف التنويع الاقتصادي على انه تقليل الاعتماد على المورد الوحيد و التحول الى تنويع القاعدة الصناعية و الزراعية و الخدمية و خلق قاعدة انتاجية ، مما يعني بناء اقتصاد سليم يحقق الاكتاء الذاتي في اكثر من قطاع (حمزة عباس مكي، 2017، ص31).

**اهمية التنويع الاقتصادي: ( فهد ياسر ياسين، 2017، ص03)**

-التقليل من المخاطر التي يتعرض لها الهيكل الانتاجية نتيجة الاعتماد على مورد واحد.

-زيادة القيمة المضافة في قطاعات الاقتصاد الوطني المختلفة ومن ثم تسريع عملية النمو الاقتصادي.

-تعزيز التكامل الاقتصادي بين مختلف القطاعات الاقتصادية من خلال تقوية الروابط بينها.
-استعاب رأس المال البشري وزيادة انتاجيته.

**مؤشر قياس التنويع الاقتصادي :**

إن اكثر الصيغ شيوعا في قياس التنوع الاقتصادي هو معامل هيرفندال- هيرشمان- والذي يعتمد على قياس التركيب الهيكلي تارة او التركيب البنيوي تارة أخرى وحسب المتغيرات المعتمدة في الدراسة، ويطبق هذا المعامل بشكل واسع لقياس التنوع، اذ صمم اصلا لقياس مقدار تركز في الصناعة او في قطاع معين ، واستخدم بصورة كبيرة من قبل المحاكم الامريكية خلال الثمانينيان من القرن الماضي لقياس مدى الاحتكار في صناعة معينة او قطاع معين، كما استخدم من قبل منظمة الامم المتحدة للتجارة و التنمية UNCTAD لمعرفة مدى التنوع في قطاع التصدير ( احمد جاسم محمد الخفاجي، 2018، ص114)، ويعرف معامل هيرفندال- هيرشمان- بالصيغة التالية :

$$H = \frac{\sqrt{\sum_{i=1}^{N} (\frac{x_i}{X})^2} - \sqrt{\frac{1}{N}}}{1 - \sqrt{\frac{1}{N}}}$$

حيث (N)عدد النشاطات، (xi ) قيمة المتغير في النشاط ((i، X)) القيمة الإجمالية للمتغير في جميع النشاطات، تتراوح قيمة معامل هيرفندال-هيرشمان بين الصفر والواحد أي (0 ≥ H≥ 1 ) H=0 فهذا يعني أن هناك تنوع كامل في الاقتصاد أي تساوي حصص النشاطات بعد نسبها مثلا إلى الناتج المحلي الكلي لجميع النشاطات.

H=1 فإن مقدار التنوع يكون معدوما، والناتج متركزا في نشاط واحد فقط من النشاطات الاقتصادية، في حين لا تساهم بقية النشاطات بأية حصة في الناتج المحلي الإجمالي.

وتعد القيم المرتفعة لمعامل هيرفندال 0.5 ≤H ≥ 01 دليلا على ضعف الاقتصاد في توزيع النشاطات بشكل متكافئ ومتوازن على عدد كبير من القطاعات أو المنتجات، وبالتالي تنحصر في عدد قليل منها. (ممدوح عوض الخطيب، 2014، ص 09)

**المحور الثاني: الاتفاقيات التجارية الجزائرية الدولية**

**أولا:اتفاقية الشراكة مع الاتحاد الأوروبي**

تعتبر هذه الاتفاقية من أبرز التحولات التي عرفتها الجزائر، إذ تعزز التحول اقتصاد السوق وتؤكد الانفتاح الاقتصادي الوطني نحو الخارج،كما أنها تقطع شوطا معتبرا نحو الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة، تندرج هذه الاتفاقية في إطار مشوار برشلونة الذي دعت إليه المجموعة الأوروبية بغرض تطوير علاقات التعاون مع بلدان الضفة الجنوبية للبحر الأبيض

المتوسط، وبغرض إنشاء "منطقة ازدهار مشتركة" على المدى الطويل، إذ تم الإمضاء عليها في فالنسيا (اسبانيا) بتاريخ أفريل2002، دخلت اتفاقية الشراكة حيز التنفيذ في الفاتح من سبتمبر سنة 2005 ، واحتوت على فترة انتقالية 12 سنة للوصول الى مستوى صفر جمركيا لتكون سنة 2017 نهاية الفترة الانتقالية لازالة الرسوم الجمركية، الا انه في15جوان 2010 أثناء انعقاد الدورة الخامسة للشراكة مع الاتحاد الأوروبي ، تقدمت الجزائر بطلب رسمي لمراجعة مخطط التفكيك الجمركي، أين تمت الموافقة على تأجيل منطقة التبادل الحر من 2017إلى2020 .

حيث تم التمييز بين ثلاثة قوائم للمواد المستوردة، المواد الخام والمنتوجات الوسيطية، حيث تفكك عليها الرسوم على مدى 7سنوات ابتداء من 2008 أما المنتوجات النهائية أو المصنعة فتمتد تخفيضات الرسو.عليها إلى10سنوات.( الطاهر لحرش، 2019،ص110)

***أهمية وأهداف توقيع الجزائر على اتفاقية الشراكة مع الاتحاد الأوروبي:**

تتمثل ألعية هذه الاتفاقية بالنسبة للجزائر في التعاملات التجارية الخارجية التي تبلغ نسبة 60 % مع الاتحاد الأوروبي، فهو بذلك يمثل شريك للجزائر مما سمح له باحتلال مركز الصدارة في التفاوض، إضافة إلى اكتساب الجزائر الثروات النفطية والغازية وامتلاكها لمصانع الحديد و الصلب، زد على ذلك أف الجزائر تقع شمال دول الجنوب، فهي بوابة القارة الإفريقية، أي وسطا مفضلا للعبور.

أما عن اهم الاهداف التي تصبو إليها الجزائر من خلال هذه الاتفاقية فتتمثل فيما يلي:

- تشجيع الاستثمار وذلك بمنح امتيازات، وتسهيلات، وضمانات من شأنها أن تؤدي إلى جلب المستثمر الأجنبي والوطني على حد سواء.
- تكييف الاقتصاد الوطني مع متطلبات اقتصاد السوق، وذلك بإعادة النظر في الهياكل والقوانين ومقاربتها مع دول المجموعة.

**ثانيا: المنطقة العربية الكبرى للتبادل الحر**

لقد ساهمتت التطورات الاقتصادية الدولية المتسارعة، في التفكر الجاد وزيادة حرص الدول العربية على إنشاء تكتل اقتصادي عربي، تستطيع من خلاله التعامل مع تلك التطورات بصورة إيجابية، والاستفادة مما تتيحه من فرص، سواء في مجال التجارة أو في مجال الاستثمار. وفي ضوء ذلك؛ برزت أهمية إنشاء منطقة تجارة حرة عربية، من أجل تشجيع التبادل التجاري بين الدول العربية، والحفاظ على مصالحها أمام التكتلات الاقتصادية الدولية، خاصة وأن الاتفاقيات الثنائية التجارية أصبح لا مجال لها ، ولابد من تعميم ما تتيحه من مميزات تجارية على بقية الدول أعضاء منظمة التجارة العالمية.

تندرج عملية انضمام الجزائر إلى المنطقة العربية للتبادل الحر في إطار اتفاقية تسير وتنمية التبادل التجاري بين الدول العربية المتمثلة في22 دولة الموقع عليها من طرف الدول العربية سنة 1998، وهي تهدف إلى تحرير التبادل التجاري بين الدول العربية من خلال إعفاء السلع ذات المنشأ، والمصدر العربي من كل الرسوم الجمركية والضرائب ذات الأثر المماثل، باستثناء قائمة السلع غير قابلة للاستنزاد والتي تتميز بالوفرة في السوق المحلية أو تعرضها للغش.

قامت الجزائر بالمصادقة عليها في أوت2004 ودخلت هذه المنطقة حيز التنفيذ في جانفي2005 ،و قد تم الإعلان في قمة الرياض2007عن انضمام الجزائر رسميا لهذه المنطقة، وتم إرسال ملف الانضمام في2008 إلى الجامعة العربية وانطلقت الجزائر في تطبيق البرنامج التنفيذي لهذه المنطقة اعتبارا من الفاتح جانفي2009 .( الطاهر لحرش، 2019، ص 113)

- **أهداف انضمام الجزائر إلى المنطقة العربية للتبادل الحر:**

من بين أهداف انضمام الجزائر إلى الفضاء الاقتصادي العربي مايلي:

- تنويع ممولي الجزائر من السلع.
- ولوج المنتوج الوطني السوق العربية.
- الرفع من فاتورة التصدير خارج قطاع المحروقات وتشجيع الاستثمارات المباشرة الخارجية والشراكة.
- تدعيم التنافسية بين المؤسسات الجزائرية.
- ومن بين مزايا انضمام الجزائر إلى المنطقة العربية للتبادل الحر فتح أسواق جديدة للمنتوج الجزائري وضمان استقرار الأسعار ووفرة المنتوج.

**ثالثا:منطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية (ZLECAF):**

منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية هي مشروع من أجندة - 2036 لإنشاء سوق قاري، تأسست في عام 2018 بموجب اتفاقية التجارة الحرة الأفريقية، و تعد هذه المنطقة أكبر مناطق التجارة في العالم من حيث الدول المشاركة، إذ صادقت عليها 55 دولة أفريقية.

**إنضمام الجزائر الى منطقة التجارة الحرة القارية الافريقية**

إيمانا بأهمية التكامل الاقتصادي الإفريقي، قررت الجزائر بتاريخ 21 مارس 2018، بكيغالي رواندا، التوقيع على اتفاقية منطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية، إضافة إلى البروتوكولات الثلاث المتعلقة بتجارة السلع،و تجارة الخدمات و فض النزاعات.

في هذا الإطار، شرعت الجزائر بشكل رسمي في إجراءات التصديق على هذه الاتفاقية القارية وذلك بتاريخ 28 فيفري 2020. وأصدرت في نفس السياق بتاريخ 29 ديسمبر 2020 قانونا

متعلقا بالتصديق على الاتفاقية المنشئة لهذه المنطقة الحرة.( https://www.mfa.gov.dz/ar/economic-diplomacy/trade-agreements-and-free-trade-areas/free-trade-areas)

**المحور الثالث: تحليل أثرالاتفاقيات التجارية الدولية على التنوع الاقتصادي الجزائري خلال الفترة 2022/2000.**

من أجل تحليل أثر الاتفاقيات التجارية الدولية على التنوع الاقتصادي قمنا بتقسيمه إلى مراحل وهي :

**أولا: أثرالاتفاقيات التجارية الدولية على التنوع الاقتصادي الجزائري خلال الفترة (2000-2004)**

**جدول رقم 01: يوضح واقع الصادرات السلعية الجزائرية خلال الفترة 2000 – 2004**

**الوحدة: مليار دولار**

| السنوات | الواردات السلعية الإجمالية | الصادرات السلعية الإجمالية | % | الصادرات النفطية | % | الصادرات غير النفطية | % | الناتج المحلي الإجمالي | نسبة مساهمة الصادرات غير النفطية في الناتج المحلي الإجمالي% |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| 2000 | 8.54 | 21.71 | 100 | 21.06 | 97 | 0.65 | 3 | 54.72 | 1.18 |
| 2001 | 9.89 | 19.13 | 100 | 18.53 | 96.86 | 0.6 | 3.14 | 55.14 | 1.08 |
| 2002 | 11.75 | 18.69 | 100 | 18.11 | 96.89 | 0.58 | 3.11 | 57.04 | 1.01 |
| 2003 | 14.16 | 26.28 | 100 | 23.99 | 91.28 | 2.29 | 8.72 | 68.00 | 3.36 |
| 2004 | 17.37 | 32.22 | 100 | 31.55 | 97.92 | 0.66 | 2.08 | 85.00 | 0.77 |

**المصدر: التقرير السنوي للبنك الجزائري للتطور الاقتصادي و النقدي، جوان 2022، ص 92.**

**التقري العربي الموحد ،2007، ص 306.**

من الجدول رقم 01 نستخلص ما يلي :

-عرفت الصادرات الجزائرية السلعية الإجمالية نموا معتبرا بين سنتي 2000 الى 2004 نتيجة ارتفاع أسعار النفط.

-عرفت الوارات الجزائرية السلعية الإجمالية نموا معتبر بين سنتي 2000 الى 2004 نتيجة انتهاج الجزائر سياسة انفتاح السوق الدولية وتقديم تسهيلات.

-بلغت متحصلات الجزائر من الصادرات النفطية وغير النفطية خلال الفترة 2000 - 2004 بأكثر من 118 مليار دولار.

-ضعف الصادرات الجزائرية غير النفطية خلال سنة 2000 الى 2004، حيث لم تتجاوز مساهمتها في المتوسط 4.01% من إجمالي الصادرات السلعية الجزائرية، ولم تتجاوز مساهمتها في المتوسط من الناتج المحلي الاجمالي 1.48% خلال هذه الفترة .

-يلاحظ نمو الصادرات الجزائرية غير النفطية من حيث القيمة، فقد وصلت أقصاه في سنة 2003 لتصل الى 8.72 مليار دولار لتنخفض سنة 2004 بسبب انتهاج سياسة انفتاح السوق.

**الشكل01 :قيم مؤشر هيرفندال هيرشمان لتنويع الصادرات الجزائرية خلال الفترة - 2000 – 2004**

| السنوات | معامل هيرفندال - هيرشمان |
|---|---|
| 2000 | 0.9716 |
| 2001 | 0.9691 |
| 2002 | 0.9693 |
| 2003 | 0.9169 |
| 2004 | 0.9794 |

**المصدر: من إعداد الباحثين باستخدام برنامج Excel بالاعتماد على بيانات الجدول اعلاه**

يتضح جليا من خلال الشكل 1 أعلاه أن هناك تذبذب ما بين ارتفاع وانخفاض في مؤشر هيرفندال هيرشمان خلال الفترة 2000 - 2004 ، لتبلغ قيمته 0.9716 مليار دج سنة 2000 وهذا يدل على انخفاض درجة التنويع (ارتفاع في قيمة مؤشر هيرفندال هيرشمان) ، مقابل 0.9169 مليار دج سنة 2003 مما يدل على ارتفاع درجة التنويع في هذه الفترة، وهو ما يوضحه الاتجاه التنازلي في المنحنى أي أن هناك تنوع نسبي نوعا ما ، ثم تراجع المؤشر في سنة 2004 ليقدر ب 0.9794 مليار دج، وهذا يدل على انخفاض درجة التنويع الاقتصادي في هذه الفترة، وهو ما يوضحه الاتجاه التصاعدي في المنحنى أي أن هناك نقص في التنوع نسبي نوعا ما ، وهي الفترة التي شهدت فيها الجزائر بداية مشاريع تنمية تمثلت في برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي والتي كانت تهدف إلى تشجيع الإنتاجية التي بادر بها قطاع الفلاحة، كما قامت الجزائر أيضا في هذه

الفترة بتسديد الديون، وهذا من اجل الاستعداد الى الدخول في المنضمة العالمية للتجارة و اتفاقية الاتحاد الاوربي.

## ثانيا: أثر الاتفاقيات التجارية الدولية على التنوع الاقتصادي الجزائري خلال فترة 2005 الى 2009

**الجدول رقم 02: يوضح واقع الصادرات السلعية الجزائرية خلال الفترة 2005 – 2009**

**الوحدة مليار دولار**

**المصدر: التقرير السنوي للبنك الجزائري للتطور الاقتصادي و النقدي، جوان 2022، ص93**

| السنوات | الواردات السلعية الإجمالية | الصادرات السلعية الإجمالية | % | الصادرات النفطية | % | الصادرات غير النفطية | % | الناتج المحلي الإجمالي | نسبة مساهمة الصادرات غير النفطية في الناتج المحلي الإجمالي% |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| 2005 | 19.84 | 46.00 | 100 | 45.09 | 98.02 | 0.91 | 1.98 | 103.06 | 0.89 |
| 2006 | 20.68 | 54.61 | 100 | 53.43 | 97.84 | 1.18 | 2.16 | 117.22 | 1.01 |
| 2007 | 25.99 | 60.16 | 100 | 58.83 | 97.79 | 1.33 | 2.21 | 135.03 | 0.98 |
| 2008 | 37.45 | 79.30 | 100 | 77.36 | 97.55 | 1.94 | 2.45 | 171.75 | 1.13 |
| 2009 | 36.75 | 45.19 | 100 | 44.13 | 97.65 | 1.07 | 2.37 | 138.12 | 0.77 |

**التقري العربي الموحد ، 2011، ص 302.**

من الجدول رقم 02 نستخلص ما يلي :

- عرفت الصادرات الجزائرية السلعية الإجمالية نموا معتبرا بين سنتي 2005 الى 2008 نتيجة ارتفاع أسعار النفط و تراجعت سنة 2009 بسبب الازمة العالمية .
- عرفت الوارات الجزائرية السلعية الإجمالية نموا معتبر بين سنتي 2005 الى 2008 ثم تراجعت سنة 2009 بسبب الازمة العالمية.
- بلغت متحصلات الجزائر من الصادرات النفطية وغير النفطية خلال الفترة 2005 - 2009 بأكثر من 285 مليار دولار.
- ضعف الصادرات الجزائرية غير النفطية خلال فترة الدراسة، حيث لم تتجاوز مساهمتها في المتوسط 2.23% من إجمالي الصادرات السلعية الجزائرية، ولم تتجاوز مساهمتها في المتوسط من الناتج المحلي الاجمالي 0.95 % خلال هذه الفترة.

**الشكل 02: قيم مؤشر هيرفندال هيرشمان لتنويع الصادرات الجزائرية خلال الفترة - 2005 - 2009**

| السنوات | معامل هيرفندال- هيرشمان |
|---|---|
| 2005 | 0.9803 |
| 2006 | 0.9786 |
| 2007 | 0.9781 |
| 2008 | 0.9758 |
| 2009 | 0.9767 |

**المصدر: من إعداد الباحثين باستخدام برنامج Excel بالاعتماد على بيانات الجدول اعلاه**

يتضح جليا من خلال الشكل 2 أعلاه أن هناك تذبذب ما بين ارتفاع وانخفاض في مؤشر هيرفندال هيرشمان خلال الفترة 2005 - 2009 ، لتبلغ قيمته 0.9803 مليار دج سنة 2005 وهذا يدل على انخفاض درجة التنويع (ارتفاع في قيمة مؤشر هيرفندال هيرشمان) ، مقابل 0.9758 مليار دج سنة 2008 مما يدل على ارتفاع درجة التنويع في هذه الفترة، وهو ما يوضحه الاتجاه التنازلي في المنحنى أي أن هناك تنوع نسبي نوعا ما ، ثم تزايد المؤشر في سنة 2009 ليقدر ب 0.9767 مليار دج، وهذا يدل على انخفاض درجة التنويع الاقتصادي في هذه الفترة، وهو ما يوضحه الاتجاه التصاعدي في المنحنى أي أن هناك نقص في التنوع نسبي نوعا ما ،وهي الفترة التي شهدت فيها الجزائر البرنامج التكميلي لدعم النمو 2005-2009 ،السبب راجع بالدرجة الأولى إلى انهيار أسعار البترول وتوجه الدولة الى إلى تطوير الموارد البشرية وتنمية البنية التحتية، من اجل الاستعداد الى الدخول في اتفاقية المنطقة العربية للتبادل الحر.

## ثالثا:أثر الاتفاقيات التجارية الدولية على التنوع الاقتصادي الجزائري خلال فترة 2010 الى 2014

يمكن الوقوف على هذا الأثر من خلال الجدول الآتي:

**الجدول رقم 03: واقع الصادرات السلعية الجزائرية خلال الفترة 2010 – 2014 الوحدة: مليار دولار**

| السنوات | الواردات السلعية الإجمالية | الصادرات السلعية الإجمالية | % | الصادرات النفطية | % | الصادرات غير النفطية | % | الناتج المحلي الإجمالي | نسبة مساهمة الصادرات غير النفطية في الناتج المحلي الإجمالي |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| 2010 | 37.80 | 57.05 | 100 | 55.53 | 97.34 | 1.53 | 2.68 | 161.15 | 0.95 |
| 2011 | 46.45 | 73.49 | 100 | 71.43 | 97.20 | 2.06 | 2.80 | 200.24 | 1.03 |
| 2012 | 44.69 | 71.87 | 100 | 69.80 | 97.12 | 2.06 | 2.87 | 209.00 | 0.99 |
| 2013 | 51.73 | 64.97 | 100 | 62.96 | 96.91 | 2.01 | 3.09 | 209.75 | 0.96 |
| 2014 | 55.68 | 62.89 | 100 | 60.30 | 95.88 | 2.58 | 4.10 | 214.03 | 1.17 |

**المصدر: التقرير السنوي للبنك الجزائري للتطور الاقتصادي و النقدي، جوان2022، ص 94.**

**التقري العربي الموحد ، 2016، ص 445.**

من الجدول رقم 03 نستخلص ما يلي :

- عرفت الصادرات الجزائرية السلعية الإجمالية نموا معتبرا بين سنتي 2010 الى 2012 ثم تراجعت بين سنتي 2013 و 2014 وهذا نتيجة ترجع أسعار النفط .
- عرفت الوارات الجزائرية السلعية الإجمالية نموا معتبر بين سنتي 2010 الى 2014 .
- بلغت متحصلات الجزائر من الصادرات النفطية وغير النفطية خلال الفترة 2010 - 2014 بأكثر من 330 مليار دولار.
- ضعف الصادرات الجزائرية غير النفطية خلال سنة 2010 الى 2014، حيث لم تتجاوز مساهمتها في المتوسط 3.10% من إجمالي الصادرات السلعية الجزائرية، ولم تتجاوز مساهمتها في المتوسط من الناتج المحلي الاجمالي 1.01% خلال هذه الفترة.

**الشكل 03: قيم مؤشر هيرفندال هيرشمان لتنويع الصادرات الجزائرية خلال الفترة - 2010 – 2014**

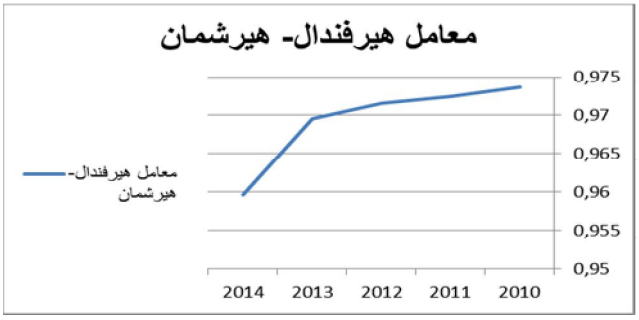


| السنوات | معامل هيرفندال - هيرشمان |
|---|---|
| 2010 | 0.9737 |
| 2011 | 0.9724 |
| 2012 | 0.9716 |
| 2013 | 0.9695 |
| 2014 | 0.9596 |

**المصدر: من إعداد الباحثين باستخدام برنامج Excel بالاعتماد على بيانات الجدول اعلاه**

يتضح جليا من خلال الشكل 3 أعلاه أن هناك انخفاض في مؤشر هيرفندال هيرشمان خلال الفترة 2010 - 2014 ، لتبلغ قيمته 0.9737 سنة 2010 وهذا يدل على انخفاض درجة التنويع (ارتفاع في قيمة مؤشر هيرفندال هيرشمان) ، مقابل 0.9596 سنة 2014 مما يدل على ارتفاع درجة التنويع في هذه الفترة، وهو ما يوضحه الاتجاه التنازلي في المنحنى أي أن هناك تنوع نسبي نوعا ما والسبب الرئيسي الى ارتفاع التنوع هو ارتفاع اسعار البترول، وفي هذه الفترة انطلقت الجزائر في تطبيق البرنامج التنفيذي لمنطقة التجارة العربية الحرة ،وهي الفترة التي شهدت فيها الجزائر تطبيق للبرنامج الخماسي للتنمية.

**رابعا: أثر الاتفاقيات التجارية الدولية على التنويع في الجزائر في الفترة (2015-2019)**

يمكن الوقوف على هذا الأثر من خلال الجدول الآتي:

**الجدول رقم 04: واقع الصادرات السلعية الجزائرية خلال الفترة 2015 – 2019 الوحدة: مليار دولار**

| السنوات | الواردات السلعية الإجمالية | الصادرات السلعية الإجمالية | % | الصادرات النفطية | % | الصادرات غير النفطية | % | الناتج المحلي الإجمالي | نسبة مساهمة الصادرات غير النفطية في الناتج المحلي الإجمالي |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| 2015 | 49.17 | 34.67 | 100 | 32.70 | 94.32 | 1.97 | 5.68 | 165.15 | 1.19 |
| 2016 | 49.28 | 29.67 | 100 | 27.887 | 93.99 | 1.781 | 6.00 | 160.14 | 1.11 |
| 2017 | 48.81 | 34.569 | 100 | 33.202 | 96.05 | 1.367 | 3.95 | 167.39 | 0.82 |
| 2018 | 49.01 | 41.70 | 100 | 39.11 | 93.79 | 2.950 | 6.21 | 173.75 | 1.45 |
| 2019 | 43.24 | 35.11 | 100 | 33.24 | 94.67 | 2.07 | 5.33 | 169.85 | 1.204 |

**المصدر: التقرير السنوي للبنك الجزائري للتطور الاقتصادي و النقدي، جوان 2022، ص 95،94**
**التقري العربي الموحد ، 2021، ص 296.**

من الجدول رقم 04 نستخلص ما يلي :

- عرفت الصادرات الجزائرية السلعية الإجمالية نموا معتبرا بين سنتي 2015 الى2018 ،حيث شهدت سنة 2016 تراجع في الصادرات وهذا راجع الى انخفاض سعر النفط ثم تزايدت بنسبة بين سنتي 2017 و 2018 م عاودت التراجع بسبب جائحة كوفيد 19 التي ادت الى ازمة عالمية .
- عرفت الوارات الجزائرية السلعية الإجمالية نموا معتبر بين سنتي 2015 الى 2018 ثم تراجعت سنة 2019 بسبب جائحة كوفيد 19 .
- بلغت متحصلات الجزائر من الصادرات النفطية وغير النفطية خلال الفترة 2015 - 2019 بأكثر من 175 مليار دولار.
- ضعف الصادرات الجزائرية غير النفطية خلال سنة 2015 الى 2019، حيث لم تتجاوز مساهمتها في المتوسط 5.43% من إجمالي الصادرات السلعية الجزائرية، ولم تتجاوز مساهمتها في المتوسط من الناتج المحلي الاجمالي 1.15% خلال هذه الفترة.

**الشكل 04: قيم مؤشر هيرفندال هيرشمان لتنويع الصادرات الجزائرية خلال الفترة – 2015 – 2019**

| السنوات | معامل هيرفندال - هيرشمان |
|---|---|
| 2015 | 0.9449 |
| 2016 | 0.9418 |
| 2017 | 0.9613 |
| 2018 | 0.9399 |
| 2019 | 0.9481 |

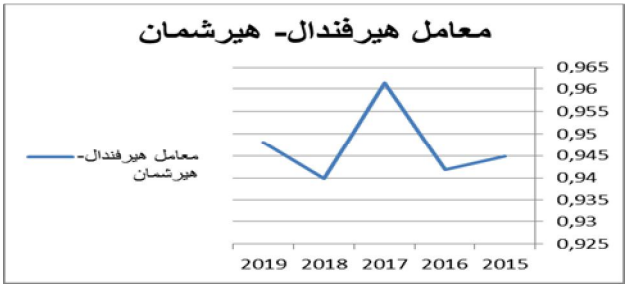


**المصدر: من إعداد الباحثين باستخدام برنامج Excel بالاعتماد على بيانات الجدول اعلاه**

يتضح جليا من خلال الشكل 4 أعلاه أن هناك تذبذب ما بين ارتفاع وانخفاض في مؤشر هيرفندال هيرشمان خلال الفترة 2015 - 2019 ، لتبلغ قيمته 0.9449 سنة 2015 وهذا يدل على انخفاض درجة التنويع (ارتفاع في قيمة مؤشر هيرفندال هيرشمان) ، مقابل 0.9418 سنة 2016 مما يدل على ارتفاع درجة التنويع في هذه الفترة، وهو ما يوضحه الاتجاه التنازلي في المنحنى أي أن هناك تنوع نسبي نوعا ما ، ثم تزايد المؤشر في سنة 2017 ليقدر ب 0.9613 ، وهذا يدل على انخفاض درجة التنويع الاقتصادي في هذه الفترة، وهو ما يوضحه الاتجاه التصاعدي في المنحنى أي أن هناك نقص في التنوع نسبي نوعا ما ، ثم تناقص المؤشر في سنة 2018 ليقدر ب 0.9399، و هذا يدل على ارتفاع درجة التنوع الاقتصادي في هذه الفترة، وهو ما يوضحه الاتجاه التنازلي في المنحنى أي أن هناك زيادة في التنوع نسبي نوعا ما، ثم تزايد المؤشر في سنة 2019 ليقدر ب 0.9481، و هذا يدل على انخاض درجة التنوع الاقتصادي في هذه الفترة، وهو ما يوضحه الاتجاه التصاعدي في المنحنى أي أن هناك تناقص في التنوع نسبي نوعا ما وهي الفترة التي شهد فيها العالم جائحة كوفيد 19، وشهدت الجزائر في هذه المرحلة 2015- 2019 تطبيق برنامج توطيد النمو الاقتصادي، وبداية برنامج النموذج الجديد للنمو 2016-2030، وشهدت سنة 2018 توقيع الجزائر على اتفاقية منطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية ، بكيغالي رواندا، إضافة إلى البروتوكولات الثلاث المتعلقة بتجارة السلع،و تجارة الخدمات و فض النزاعات.

**خامسا: أثر الاتفاقيات التجارية الدولية على التنوع الاقتصادي الجزائري خلال فترة 2020 الى 2022**

**الجدول رقم 05: يوضح واقع الصادرات السلعية الجزائرية خلال الفترة 2020 – 2022**

**الوحدة: مليار دولار**

| السنوات | الواردات السلعية الإجمالية | الصادرات السلعية الإجمالية | % | الصادرات النفطية | % | الصادرات غير النفطية | % | الناتج المحلي الإجمالي | نسبة مساهمة الصادرات غير النفطية في الناتج المحلي الإجمالي% |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| 2020 | 35.42 | 21.92 | 100 | 20.01 | 91,29 | 1.91 | 8,71 | 145.04 | 1.31 |
| 2021 | 37.40 | 38.55 | 100 | 34.05 | 88,33 | 4.5 | 11,67 | 153.35 | 2.93 |
| 2022* | 38.7 | 56.5 | 100 | 49.5 | 87.61 | 7 | 12.39 | 187.2 | 3.73 |

**المصدر: التقرير السنوي للبنك الجزائري للتطور الاقتصادي و النقدي، جوان 2022، ص 95.**

**التقري العربي الموحد، 2022،ص 334.**

**https://www.aps.dz/ar/economie/136597-2022**

من الجدول رقم 03 نستخلص ما يلي :

- عرفت الصادرات الجزائرية السلعية الإجمالية نموا معتبرا بين سنتي 2020 الى 2022 ،وهذا نتيجة ارتفاع أسعار النفط ، وزيادة الصادرات غير النفطية .
- عرفت الوارات الجزائرية السلعية الإجمالية تراجع معتبرا بين سنتي 2020 الى 2022 بسبب ترشيد في منح تراخيص الاستيراد وضبط قائمة للمسورين المعتمدين .
- بلغت متحصلات الجزائر من الصادرات النفطية وغير النفطية خلال الفترة 2020 - 2022 بأكثر من 116 مليار دولار.
- ضعف الصادرات الجزائرية غير النفطية خلال سنة 2000 الى 2022، حيث لم تتجاوز مساهمتها في المتوسط 4.49% من إجمالي الصادرات السلعية الجزائرية، ولم تتجاوز مساهمتها في المتوسط من الناتج المحلي الاجمالي 2.65% خلال هذه الفترة

**الشكل 05: قيم مؤشر هيرفندال هيرشمان لتنويع الصادرات الجزائرية خلال الفترة - 2020 – 2022**

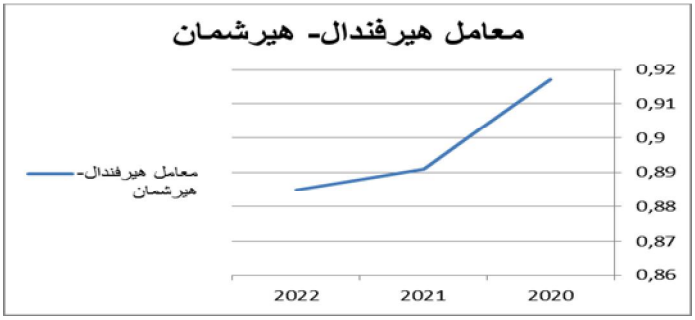


| السنوات | معامل هيرفندال - هيرشمان |
|---|---|
| 2020 | 0.9170 |
| 2021 | 0.8909 |
| 2022* | 0.8848 |

**المصدر: من إعداد الباحثين باستخدام برنامج Excel بالاعتماد على بيانات الجدول اعلاه**

يتضح جليا من خلال الشكل 5 أعلاه أن هناك انخفاض في مؤشر هيرفندال هيرشمان خلال الفترة 2020 - 2022 ، لتبلغ قيمته 0.9170 سنة 2020 وهذا يدل على انخفاض درجة التنويع (ارتفاع في قيمة مؤشر هيرفندال هيرشمان) ، مقابل 0.8848 سنة 2022 مما يدل على ارتفاع درجة التنويع في هذه الفترة، وهو ما يوضحه الاتجاه التنازلي في المنحنى أي أن هناك تنوع نسبي نوعا ما، وشهدت الجزائر في هذه المرحلة 2020- 2022 تطبيق برنامج النموذج الجديد للنمو 2016-2030، وشهدت هذه المرحلة شروع الجزائر بشكل رسمي في إجراءات التصديق على هذه الاتفاقية القارية وذلك بتاريخ 28 فيفري 2020. وأصدرت في نفس السياق بتاريخ 29 ديسمبر 2020 قانونا متعلقا بالتصديق على الاتفاقية المنشئة لهذه المنطقة الحرة.

مما سبق ذكره نستنتج ان الاتفاقيات التجارية التي قامت بها الجزائر لها دور في التنويع الاقتصادي ولكن الاستغلال غير عقلاني و البيروقراطية والتسرع في التنفيذ التي سادت في الفترة 2000 الى 2019 كان لها الاثر السلبي ، وبعد سنة 2019 سادت الساحة الاقتصادية إستراتيجية محنكة و اساليب اقتصادية جذابة ومدروسة ، و انتهاج دبلوماسية اقتصادية رشيدة، فكان لها الاثر الايجابي في التنويع الاقتصاي نوع ما، وزادت نسبة مساهمة الصادرات غير النفطية في الناتج المحلي الاجمالي، وهذا بدوره يزيد في الدخل الفردي وتزيد قدرته الشرائية.

**الخاتمة:**

الاتفاقيات التجارية لها دور فعال في ترقية وتنويع الاقتصادي لأي بلد ولكن هذا راجع إلى مدى الاستغلال العقلاني للفرص المتاحة من هذه الاتفاقيات و ترقية المنتوج الوطني من اجل مجابهة المنتوجات المستوردة كلما كان الاستغلال افضل كانت النتائج أحسن.

بحيث ان الجزائر لم تصل الى الاهداف المرجوة، ولم يتم الاستغلال الجيد لمزايا الاتفاقيات التجارية في الفترة من 2000 الى2019 ، ويعوذ ذلك الى البيروقراطية الاقتصادية ،وتدخل رجال السياسة في الاقتصاد، و العراقيل المطبقة على الاستثمارات الاجنبية ، اما بعد 2019 ، فقد تم انتهاج دبلوماسية اقتصادية رشيدة، حيث منحت تسهيلات الى المستثمرين الاجانب، و فتح مشاريع ضخمة من اجل ربط الشمال بالجنوب، وتسهيل حركة التجارة بمنح تسهيلات جمركية للمؤسسات الوطنية و الاجنبية في مجال الاستثمار التصدير و الاستيراد ،مما ادى الى تحقيق جزء كبير من الاهداف المرجوة حيث وصل الناتج المحلي الاجمالي الى 187.2مليارددولار عام 2022، ووصلت قيمة الصادرات خارج المحروقات الى 7 مليارات دولار، وتم تصنيف الجزائر في المرتبة الاولى عربيا من طرف منظمة الفاو من حيث الامن الغدائي و التنوع الزراعي لعام 2022.

**المراجع:**

01/علاوي محمد لحسن ( 2009 - 2010 )، الإقليمية الجديدة: المنهج المعاصر للتكامل الاقتصادي الإقليمي، مجلة الباحث، ، المجلد ( 7)العدد 07 ، الجزائر، جامعة قاصدي مرباح ورقلة ، ص 109 . المقال متاح على الموقع: https://www.asjp.cerist.dz/en/article/758.

02/سامي عفيفي حاتم( 1991 )، التجارة الخارجية بين التنظير والتنظيم، الطبعة الثانية، القاهرة، مصر، الدار المصرية اللبنانية.

03/حسين عمر ( 1998 )، التكامل الاقتصادي أنشودة العالم المعاصر بين النظرية والتطبيق، مصر، دار الفكر العربي للنشر.

04/ موريس شيف وول ، ألن وينتز ( 2002 ) ، التكامل الإقليمي والتنمية ، القاهرة ، مركز معلومات قراء الشرق الأوسط ، مركز كوميت للتصميم الفني .

05/ حمزة عباس مكي، مرزوق عاطف لافي.(2017). التنويع الاقتصادي مفهومه و أبعاده في بلدان الخليج و ممكنات تحقيقه في العراق. مجلة الغري للعلوم الاقتصادية و الإدارية .

06/ فهد ايسر ياسين، محمد احمد.(2017). اثر التنويع الاقتصادي في تحسين المناخ الاستثماري في العراق للمدة 2003_2014 . مجلة جامعة التنمية البشرية.

07/ احمد جاسم محمد الخفاجي. (2018). التنويع كمنج لتحقيق تنمية مستدامة في الاقتصاد العراقي . مجلة الإدارة و الاقتصاد .

08/عوض الخطيب ممدوح، أثر التنويع على النمو الاقتصادي في المملكة العربية السعودية، الة العربية للعلوم الإدارية، المجلد 22،العدد 03 .

09/ التقرير السنوي للبنك الجزائري للتطور الاقتصادي و النقدي من عام 2004 الى غاية 2022.

10/ التقري العربي الموحد من عام 2004 الى غاية 2022.

- https://www.aps.dz/ar/economie/136597-2022